

الأردن يؤجل زيادة الرواتب لتخفيف ضغوط الموازنة

وسّعت الحكومة الأردنية إجراءات الحد من تداعيات انتشار فيروس كورونا على التوازنات الاقتصادية بتأجيل زيادات في رواتب القطاع العام، في وقت جددت فيه إصرارها على استمرار ربط الدينار بالدولار.

عمان - أعلنت الحكومة عن تأجيل زيادات في رواتب القطاع العام، كانت قد أقرتها تحت ضغط الاحتجاجات من أجل تخفيف الضغوط على موارده المالية، الناجمة عن التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا. وقال وزير المالية محمد العسّيس إن الخطوة جزء من إجراءات المالية تم اتخاذها بعد أن أخرجت أزمة الوباء موازنة العام الحالي عن مسارها. وكانت الميزانية، التي يبلغ حجم الإنفاق فيها نحو 14 مليار دولار، تشمل بعض أكبر زيادات في رواتب موظفي الحكومة منذ سنوات.

وتوقع مسؤولون أن توفر الحكومة من خلال هذا الإجراء ما لا يقل عن 700 مليون دولار، من مخصصات الرواتب والمعاشات التي تشكل الجزء الأكبر من نفقات الدولة في ميزانية 2020. وكان العسّيس قد أكد في وقت سابق أن موظفي الدولة سيحصلون على رواتبهم في موعدها في محاولة لتهدئة مخاوف عامة متزايدة من أن تؤدي الضغوط المالية إلى تأخير بعض التزامات الدولة.

وقد نفى الإثنين في مقابلة مع التلفزيون الأردني أن الحكومة تفكر في إجراء تعديل للميزانية من أجل مواجهة ضغوط الإنفاق الاجتماعي الإضافي اللازم للتخفيف عن الفقراء الذين تأثرت دخولهم بإجراءات منع انتشار الوباء.

وقال مسؤولون إن الحكومة الأردنية كانت قد طبقت أصلاً الزيادات التي تشمل 700 ألف موظف حكومي بما في ذلك أفراد الجيش، رغم أن هذه الخطوة تزيد النفقات في وقت تزايد فيه الدين العام من أجل منع حدوث عدم استقرار اجتماعي.

وكان صندوق النقد الدولي، الذي دعم خطوات الأردن لتخفيف النمو من أجل خفض الديون في نهاية الأمر، قد وافق الشهر الماضي على برنامج جديد للإصلاحات الهيكلية يبلغ حجمه 1.3 مليار دولار على مدى أربع سنوات.

وقال العسّيس إنه متفائل بأن يؤدي اتفاق صندوق النقد الدولي إلى تهديد الطريق أمام الحصول على مساعدات إضافية من المانحين الغربيين والعرب الرئيسيين.

ويؤكد مسؤولون أن الأزمة التي أعقبت فرض عزل عام صارم لوقف انتشار فيروس كورونا أدت إلى هبوط كبير في النشاط الاقتصادي من شأنه خفض توقعات النمو وتعميق انكماش اقتصادي في الأردن.

وجدد وزير المالية تأكيد التزام الأردن بتسديد ديونه المحلية والخارجية بما في ذلك استحقاقات السندات في موعدها، رغم الضغوط على الأوضاع المالية الحكومية.

وأضاف أن خدمة الديون تمثل أولوية وأن الأردن لديه خطط معالجة ذلك ويعمل طوال الوقت لضمان كيفية تسديدها وتحت أي آلية. ويقول مسؤولون إن أزمة الوباء جعلت من غير المرجح أن يفي الأردن بمستوى العجز المستهدف هذا العام والذي يبلغ 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا الحفاظ على

الإمارات تطلق أكثر من 100 محفز لدعم الأفراد والشركات وحماية الاقتصاد

الخدمات الذكية والتحول الرقمي يخفان وطأة الوباء في الإمارات



الخدمات الذكية تعزز مناعة الاقتصاد

وإعفاءات من الرسوم لجميع النشاطات التجارية. وسارعت إمارات عجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والجيرة إلى تفعيل قرارات الدعم الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة الاتحادية، والتي تزيد قيمتها على 70 مليار دولار لتخفيف الأعباء عن الأفراد والشركات.

وقالت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات إن التطور الكبير الذي أحرزته الإمارات في مجال الخدمات الذكية والتحول الرقمي، ساهم بشكل كبير في تخفيف وطأة أزمة انتشار فيروس كورونا عالمياً.

وقال حمد عبيد المنصوري مدير عام الهيئة إن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الإمارات من أقدر الدول على التعامل الذكي مع تداعيات الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم في الوقت الراهن.

وأوضح أن مجتمع الإمارات يقطف اليوم ثمار الجهود التي بذلت خلال السنوات السابقة، فالعمل عن بعد بات حقيقة واقعة وأبنائنا يكملون تحصيلهم العلمي في بيوتهم، معتمدين على شبكة إنترنت فائقة السرعة ويمكن للأسر وهي في منازلها الحصول على حاجاتها اليومية بكفاءة، إضافة إلى طيف واسع من الخدمات الحكومية الإلكترونية التي تساعد الجميع على استكمال معاملاتهم، وتسيير أمور حياتهم اليومية من خلال أجهزتهم الذكية.

ملايين درهم وتخفيض الرسوم والأسعار بنسبة تصل إلى 50 في المئة للحسابات دون رصيد.

وسمحت حكومة أبوظبي بتأجيل أقساط الديون المتعثرة للمواطنين وإيقاف تنفيذ إخلاء العقارات المؤجرة، وإلغاء رسوم تجديد التراخيص والأنشطة التجارية ورسوم إصدار وتجديد تصاريح العمل المؤقتة.

وقررت إعفاء الضامدين الاستثمارية من الرسوم السنوية لنهاية 2020 وإعادة الرسوم المدفوعة وتخفيض 50 في المئة على الرسوم الرقابية للشركات الخاضعة لسلطة تنظيم الخدمات المالية.

وأصدرت حكومة دبي حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم لمدة 3 أشهر، بهدف دعم الأفراد وقطاع الأعمال، وتعزيز السيولة المالية، ووجهت المصارف لتقديم التسهيلات المالية لربائحتها من الأفراد والشركات.

وسمحت للأفراد بتأجيل سداد القروض في حالات إجازات العمل دون راتب واسترداد الرسوم المفروضة على إلغاء تذكار السفر المدفوعة ببطاقات الائتمان والخصم واسترداد رسوم السحب النقدي ببطاقات الخصم من أجهزة الصراف الآلي.

وأطلقت حكومة الشارقة محفزات لدعم الأفراد والشركات، ومنها محفزات للقطاع السياحي مثل إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم البلدية لمدة 3 أشهر وتخفيضات

تواصل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الإمارات توسيع مجال الحوافز والتسهيلات الاقتصادية لتخفيف تداعيات انتشار فيروس كورونا على الأفراد والشركات، في وقت ساهم فيه انتشار الخدمات الذكية والتحول الرقمي في تخفيف وطأة الوباء.

وأعتمدت حكومة أبوظبي مجموعة من الحوافز المالية بالتنسيق والتعاون مع المصارف ودائرتي المالية والتنمية الاقتصادية، لتقديم الدعم الفوري للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل التكاليف المتعلقة بالتمويلات، وتسهيل الحصول عليها، والمحافظة على مرونة الاقتصاد المحلي.

وتضمنت التسهيلات المصرفية للأفراد تأجيل سداد الأقساط المستحقة والفوائد على القروض وبطاقات الائتمان لمدة 3 أشهر، وإتاحة سداد فواتير المياه والكهرباء على أقساط ميسرة وتقسيم الرسوم الدراسية من دون فوائد أو رسوم.

وشملت التسهيلات المصرفية للشركات تخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه وتخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات التجارية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومليار درهم لتأسيس "صندوق صانع السوق" في سوق أبوظبي للأوراق المالية. كما تضمنت تخفيض رسوم خدمة التأجير 50 في المئة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ذات التعاملات الأقل من 5

أبوظبي - أظهر رصد أجرته الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات أن عدد المحفزات الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية تجاوز 100 محفز خلال 45 يوماً، بهدف دعم الاقتصاد ومجتمع الأعمال والأفراد في ظل الظروف الطارئة لازمة فيروس كورونا.



ووشملت المحفزات تقديم تسهيلات مصرفية للقطاعات الاقتصادية والأفراد والشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى منح إعفاءات وتأجيل مستحقات وغيرها من التسهيلات الأخرى.

وتوقعت وكالة أنباء الإمارات أن تظهر النتائج الإيجابية لتلك المحفزات في نتائج الربع الثاني من العام الحالي.

البحرين تخفض الإنفاق الحكومي 30 في المئة

برنامج التوازن المالي في البلاد. وقالت البحرين إنها تريد تقديم موازنة بلا عجز بحلول 2022 في إطار برنامج إصلاحات مالية يرتبط بحزمة المساعدات المالية التي تلقتها في 2018 من السعودية والكويت والإمارات.

وقد تسجل حكومة البحرين هذا العام عجزاً مالياً بنسبة 15.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً من 10.6 في المئة العام الماضي، وفقاً لصندوق النقد الدولي، في حين قد ينكمش الاقتصاد بحوالي 3.6 في المئة. ويتوقع الصندوق نمواً بنسبة ثلاثة في المئة في 2021.

والبحرين منتج صغير للنفط بمتوسط 300 ألف برميل يومياً، لكنها تعتمد على إيرادات الخام كمصدر رئيس للدخل، في وقت يسجل فيها سعر الخام تراجعاً بنسبة 54 في المئة منذ مطلع مارس الماضي، بسبب تداعيات الوباء.

الثلاث تصنيفه، حصل على القرض الشهر الماضي من مجموعة من البنوك المحلية والدولية واستخدمه لسداد نحو 1.25 مليار دولار من السندات التي كانت مستحقة في 31 مارس. ولم يرد متحدت باسم وزارة المالية حتى الآن على طلب التعليق.

وحصلت البحرين على حزمة مساعدات مالية بعشرة مليارات دولار من بعض حلفائها الأثرياء بالمنطقة في 2018 حين كانت تتجه نحو أزمة ائتمان. وقالت مصادر في مارس إن البلاد تجري محادثات مع مقرضين للحصول على قرض بعد أن أوقفت خططها لإصدار سندات دولية وسط تقلبات السوق الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط.

وفي أول أبريل الجاري، أعلنت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أنها سددت سندات بقيمة 1.25 مليار دولار. وقالت إن السداد الناجح يوضح قوة ومثانة

ميزانية المصروفات العامة للسنة المالية 2020.

وكتشفت مصادر مطلعة أن البحرين حصلت على قرض بنحو مليار دولار لسداد سندات بلغت أجل الاستحقاق في نهاية مارس بعد أن علقت الدولة الخليجية خططها لإصدار سندات دولية بسبب ظروف السوق السيئة.

المنامة ستعيد جدولة المشاريع الحكومية لتفادي خروج الإنفاق عن السقف المقرر في موازنة العام الجاري

وأضافت المصادر أن منتج النفط الخليجي الصغير، الذي خفضت جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية

الائتماني عن إجراءات لخفض إنفاق الوزارات والهيئات الحكومية بنسبة 30 في المئة من أجل تخفيف التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا المستجد عالمياً.

وقالت في بيان صدر عقب اجتماع مجلس الوزراء إن الحكومة سوف تعيد أيضاً جدولة بعض المشاريع الحكومية لتفادي خروج الإنفاق عن الحد المقرر في ميزانية العام الحالي ومن أجل إفراح المجال لتمويل متطلبات أخرى يفرضها انتشار فيروس كورونا المستجد.

ونقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) عن ياسر بن عيسى الناصر الأمين العام لمجلس الوزراء قوله إن المجلس وافق على إعادة جدولة عدد من المشاريع الإنشائية والاستشارية، وذلك لاستيعاب المصروفات الطارئة والمستجدة للتصدي لمنع انتشار فيروس كورونا ضمن سقف



عودة تدريجية للنشاط التجاري